الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد العاشر، العدد الأول، ملحق (2)، 2025
DOI: https://doi.org/10.46515/jaes.v10i1.1403

Proposed Standards for the Development of the National and Civic Education Curriculum for the Basic Stage in Light of the Outputs of the Political Reform Committee in the Field of Education and Political Upbringing in Jordan

Manar salah kalaf Alhunaity*
Prof. Adnan Salem Falah Al-Dolat**

Received 8/6/2023 Accepted 15/7/2023

Abstract:

The study aimed to propose standards for the national and civic education curriculum for the basic educational stage in light of the outputs of the Political Reform Committee in Jordan in the field of education and political upbringing. The first is to present the list to the members of the Jordanian national team, to supervise the national and civic education curriculum, while the second source is to present the list to the authors of the Jordanian curricula, experts and specialized university professors. as an indicator, and in light of the results the study recommended, the necessity of adopting the proposed standards and their indicators to be one of the reference documents for the development and enrichment of the detective documents in order to ensure the integration of the outputs of the Political Reform Committee in the field of political education and upbringing with its various dimensions in the Jordanian curricula.

Keywords: suggested standards, national and civic education curriculum, basic stage, outputs of the Political Reform Committee, education and political upbringing, Jordan.

* Jordan\ malak.jojo99@gmail.com
** https://orcid.org/0000-0001-5606-997X
School of Educational Sciences\ The University of Jordan\ Jordan\ adnan_doulat@yahoo.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

معايير مقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن

منار صالح خلف الحنيطي *
أ.د. عدنان سالم فلاح الدولات **

ملخص:

هَدفَت الدِّراسة إلى اِقتِراح مَعايِير لِمنْهَاج التَّرْبية الوطنيَّة والْمدنيَّة لِلْمرْحلة الأساسيَّة فِي ضَوْء مُخرجَات لَجنَة الإصْلاح السِّياسيّ فِي اَلأُردن فِي مَجَال التَّرْبية والتَّنْشئة السِّياسيَّة، ولتحْقيق ذَلِك اِسْتخْدم الباحثان المنْهج اَلنوْعِي، إذ مَرَّت عَمَليَّة اِقترَح المعايير والْمؤشِّرات الدَّالَّة عليْهَا بِعدَّة مَراحِل تمَّ التَّحَقُّق مِن صِدْق المعايير مِن مُصدِّرين يَتَمثَّل الأوَّل بِعَرض القائمة على أَعضَاء اَلفرِيق الوطَنيّ الأرْدنِّيّ، لِلْإشْراف على مِنهَاج التَّرْبية الوطنيَّة والْمدنيَّة، أَمَّا المصْدر الثَّاني فَتَمثَّل بِعَرض القائمة على مُؤَلفِي المناهج الأرْدنِّيَّة وخبرَاء وأساتذة جامعَات مُخْتصِّين وبناء على ذَلِك جَاءَت مَرْحَلة تَقْدِيم قَائِمة المعايير النِّهائيَّة إذ تكونَت مِن (18) مِعْيارًا و (58) مُؤَشرا، وَفِي ضَوْء النَّتائج أوصت الدراسة بضرورة اِعتِماد المعايير المقْترحة ومؤشِّراتهَا لِتكون إِحْدى الوثائق المرْجعيَّة لِتطْوِير وإثْرائها وَثائِق المباحث بِمَا يَضمَن دَمْج مُخرجَات لَجنَة الإصْلاح السِّياسيّ فِي مَجَال التَّرْبية والتَّنْشئة السِّياسيَّة بِأبْعاده المخْتلفة فِي المناهج الأرْدنِّيَّة.

الكلمات المفتاحية: معايير مقترحة، منهاج التربية الوطنية والمدنية، المرحلة الأساسية، مخرجات لجنة الإصلاح السياسي، التربية والتنشئة السياسية، الأردن.

* الأردن/ malak.jojo99@gmail.com
** كلية العلوم التربوية/ الجامعة الأردنية/ الأردن/ adnan_doulat@yahoo.com

المقدمة:

يُعَد المنْهاج المدْرسيُّ مِن أهمّ أَدوَات التَّأْثير والتَّغْيير فِي المجْتمع وأبْرزهَا، مِن أهمَّ أَدوَات التَّأْثير والتَّغْيير فِي المجْتمع وبرزها فَهُو الوسيلة لِلتَّغَلُّب على تحدّيَات العصْر وَمِن خِلاله يَتم إِعدَاد جِيل وَاعٍ ومثَّقف فِكْريًّا وسلوكيًّا حَتَّى يكونوا مُدْركِين لِمسْؤوليَّاتهم وقادرين على التَّفاعل فِي المجْتمع وَخصُوصا فِي ظِلّ التَّغيُّرات السَّريعة اَلتِي يَمُر بِهَا المجْتمع.

وَتعَد المناهج الدِّراسيَّة أَسَاس كُلّ مَنظُومة تَربوِية تَستهْدِف تَحقِيق غايات وأهْدَاف مُعَينَة وَمِن خِلالِهَا يَتِم إِعدَاد الطَّلَبة وتكْوينهم أخْلاقيًّا وَفكرِيا وسلوكيًّا لِيكوّنوا واعين بِمسْؤوليَّاتهم، وقادرين على اِتّخاذ القرارات المناسبة اَلتِي تَنسَجِم ومتطلَّبات العصْر اَلذِي يعيشون فِيه (Alyan,2019).

ونظراً لكون المناهج صورة تعكس حالة المجتمع، وثقافته، وحاجاته، وتطلعاته المستقبلية، فقد عدتها توجهات العالم المعاصر وسيلة لتنمية القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة(Noureddine, 2012). فالعلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تلازمية إذ كلما ارتفعت نوعيه التعليم كلما تحسن رأس المال البشري إذ أن كثيرا من الدول والمجتمعات البشرية تفوقت لاهتمامها بتنمية مقدرات الأفراد وحرصها على أن يكون التعليم في طليعة أولوياتها (Marzouk, 2017).

لقد أصبحت إعادة توجيه المناهج لدمج مفهوم الإصلاح السياسي مطلباً دولياً، مع مراعاة أن الإنسان أصبح يشكل محوراً للإصلاح السياسي وهو الإصلاح الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المتبقية على تلبية احتياجاتهم الخاصة (UNESCO ,2016).

ويساعد تَحلِيل عَناصِر الثَّقافة السِّياسيَّة ومَا تَشتَمِل عليْه مِن مَعارِف وخبْرَات فِي تَحلِيل التَّوَجُّه نَحْو العمليَّة السِّياسيَّة والانْتماء والْولاء لِلنِّظَام السِّياسيّ وَغيرِها مِن المفاهيم الوطنيَّة وَهذَا يُبْرِز أَهَميَّة تَربِية المواطنة لِلْمحافظة على اَلهوِية الخاصَّة لِلْأُمَّة وحماية أَمنِها واسْتقْرارهَا ومواجهة التَّهْديدات والتَّحدّيات الاجْتماعيَّة والسِّياسيَّة والاقْتصاديَّة اَلتِي تُواجههَا محلّيًّا وإِقْليميًّا وعالميًّا كَذلِك جاء اِهتِمام مُخْتَلِف الأَطْراف الرَّسْميَّة والْخاصَّة بِتبنِّي فَلسفَة وبرامج يَتِم مِن خِلالِهَا إِكسَاب الأَفْراد المعارف وَالقِيم والاتّجاهات والْمهارات اَلتِي يُمْكِن مِن خِلالِهَا تَحقِيق مُقومَات المواطنة الصَّالحة وَتتِم هَذِه العمليَّة مِن خِلَال تَربِية المواطنة اَلتِي تَهدِف إِلى تَنمِية فَهْم الأَفْراد لِلْقضايَا الوطنيَّة وَتنمِية الإِحْساس بِالْمواطنة الإِيجابيَّة الصَّالحة واكْتساب كِفايَات المشاركة المجْتمعيَّة الفعَّالة (Zidane, 2010).

ولقد أكدت التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO,2016). عنوان التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم أن التعليم ليس هدفاً بذاته بل يعد أداة لتسريع التقدم نحو الأهداف بطرق متعددة كما أنه يشكل حجر أساس في الإطار الإنمائي لمرحلة مابعد 2015 وشدد على أن الدول لا يمكن أن تحقق الأهداف إلا إذا كانت الجهود تجمع قطاعات عدة وتركز على التعليم في المقام الأول. وأجرى فلاديفيروفا وبلانك (Vladimirova & Blancc,2015) دراسة ربطت بين التعليم والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة وقدما تفصيلاً منظماً يشكل أساساً لتحليل متكامل لأولويات السياسة التربوية لقطاع التعليم ككل.

تشكل المناهج منظومة تربوية ديناميكية تستخدم لتعرف أنواع التغيرات الحادثة في المجتمع. وحتى تكون المناهج ملبية لطموحات الفرد والمجتمع لابد من تحديد المعايير التي في ضوئها يمكن للمنهاج مواكبة التغيرات والمستجدات وخاصة التي تتعلق بالاصلاح السياسي إن وجود معايير منبثقة من واقع المجتمع (وطنية المنشأ) يعد قاعدة عريضة لإصلاح أنظمة التعليم. صدر تقرير "أمة في خطر" في عام 1982 وقد أوصى بأن يتبنى النظام التعليمي في الولايات المتحدة المعايير عالمية المستوى وقابلة للقياس في المدارس والجامعات بهدف تحسين التعليم في البلاد. (Al_ dhan & Almori, 2008).

بِمناسبة مِئويَّة الدَّوْلة الأرْدنِيَّة فِي مرْحلتهَا الثَّانية، يُلَاحِظ دُخُول الدَّوْلة الأرْدنِيَّة مرْحلتهَا المئويَّة الثَّانية مُستنِدَة إِلى إِرْث ضَخْم مِن الإِنْجازات والاسْتقْرار. وَتظهِر الدَّوْلة اِلتزامًا قويًّا بِالتَّحْديث والتَّقدُّم والازْدهار، وَفِي هَذِه المحَطَّة اَلكُبرى فِي تَارِيخ اَلأُردن، قَدَّم جَلالَة اَلمَلِك عَبْد اَللَّه الثَّاني اِبْن اَلحُسين رِسالة مهمة بِتشْكِيل " اللَّجْنة الملكيَّة لِتحْدِيث المنْظومة السِّياسيَّة "، وَهِي خُطوَة قِيادِيَّة تَهدِف إِلى تَحقِيق التَّحْديث السِّياسيّ وتعْزيزه. تُعد هَذِه اللَّجْنة رَأْس القاطرة لِمشْروع تَحدِيث الدَّوْلة الأرْدنِيَّة اَلذِي يقودها جَلالَة اَلمَلِك، وَالذِي يَهدِف إِلى تَطوِير اَلأُردن وَتحقِيق اَلقُوة والْحداثة والثِّقة بِالنَّفْس. تَعكِس هَذِه اَلخُطوة الكبيرة تَطلُّع الشَّعْب الأرْدنِيّ نَحْو المسْتقْبل ورغْبَته فِي الاسْتفادة مِمَّا حَققَه الأجْداد والْآباء فِي المئويَّة اَلأُولى وبناء عليْه، وَكذَلِك مَا ستحقِّقه الأجْيال القادمة فِي المئويَّة الثَّانية. يَستلْهِم الأرْدنِيُّون قِيم العدالة وسيادة القانون وتكافؤ اَلفُرص وَقِيَم الدَّوْلة الأرْدنِيَّة فِي الوسطيَّة والاعْتدال والتَّسامح والْحرِّيَّة والْكرامة، ويتمسَّكون بِمبادئ الثَّوْرة العربيَّة اَلكُبرى والتُّراث العرَبِيّ اَلأصِيل. هَذِه اَلخُطوة اَلمهِمة تَأتِي أيْضًا فِي ذِكْرى سبْعين سنة مِن سنة الدُّسْتور الأرْدنِيّ لِعَام 1952، اَلذِي تمَّ إِقْراره فِي عَهْد المغْفور لَه اَلمَلِك طَلَال بْن عَبْد اَللَّه، وَالذِي شَكَّل مَرْحَلة

تَطوُّر مهمة فِي النِّظَام السِّياسيّ الأرْدنِّيّ وتحْديثه (RCMPS, 2022). تَستَنِد نَتائِج أَعمَال اللَّجْنة الى حِوارَات وَطَنيَّة شَامِلة دَاخِل اللَّجْنة وَفِي جميع أَنحَاء الممْلكة. وتأْخذ هَذِه النَّتائج فِي الاعْتبار القيم الأساسيَّة لِلدَّوْلة الأرْدنِّيَّة ومبادئ نِظامِهَا السِّياسيّ يَتَمثَّل هذَا الأسَاس فِي اِحتِرام الدُّسْتور الأرْدنِّيّ وقيمَته العالية، وَالقِيم التَّاريخيَّة المرْتبطة بِالْمقْترحات الملكيَّة. يَهدِف الأنَموذج الدِّيمقْراطيُّ الأرْدنِّيُّ إِلى تَعزِيز المشاركة الفعْليَّة وإِشْرَاك المواطنين فِي الشَّأْن اَلْعام، وَتعزِيز المواطنة الفاعلة، وَتمكِين النِّسَاء فِي الحيَاة العامَّة، وتمْكينهنَّ سِياسِيًّا لِتحْقِيق التَّمْكين الأنموذج الاقْتصاديّ والاجْتماعيّ. ويشجِّع الأنَموذج الدِّيمقْراطيُّ الشَّبَاب على اَلثقَة والْمقدْرة على تَحمُّل المسْؤوليَّة، ويجْعلهم رمْزًا لِلْعصْر اَلجدِيد لِلْأرْدنِّ فِي القرْن الحادي والْعشْرين (RCMPS,2022).

توزع أعضاء اللجنة الملكية ضمن ست لجان فرعية (RCMPS,2022) هي:

- لجنة الانتخاب
- لجنة الأحزاب السياسية
- لجنة تمكين الشباب
- لجنة تمكين المرأة
- لجنة الإدارة المحلية
- لجنة التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي

اختارت اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، رؤساءها ومقرريها، مثلما تم تشكيل المكتب التنفيذي للجنة الملكية.

عرف معجم المصطلحات التربوية والنفسية المعيار بأنه" مقياس خارجي للحكم على الأشياء أو لتقدير صحتها"(Alnjar & Shata,2003:285)

المعايير عرفها الدوسري (Al Dosre, 2014) بأنها مجموعة من المبادئ التوجيهية أو المتطلبات التي تم وضعها لضمان الاتساق والجودة والسلامة وقابلية التشغيل البيني وغيرها من الخصائص المرغوبة في المنتجات أو العمليات أو الخدمات أو الأنظمة. تغطي المعايير جوانب مختلفة في مجال معين، بما في ذلك التصميم والتصنيع والاختبار والأداء والاستدامة وغيرها. تعد المعايير أدوات مهمة لتحقيق الجودة وضمان أن المنتجات والخدمات تلبي المعايير القياسية وتفي بتوقعات المستخدمين. كما تسهم المعايير في تسهيل التبادل التجاري وتوحيد الممارسات وتعزيز السلامة والحماية للمستهلكين والبيئة.

ويعرفها الباحثان بأنها مجموعة من الإرشادات أو القواعد أو المواصفات التي تم وضعها لضمان الاتساق والجودة والموثوقية في إنشاء المستندات وتخزينها وإدارتها. يمكن أن تغطي المعايير جوانب مختلفة من التوثيق، بما في ذلك الشكل والهيكل والمحتوى وإمكانية الوصول بحيث تكشف عن درجة تضمين أهداف مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في وثائق الخطوط العريضة لمنهاج التربية الوطنية.

يعود تَارِيخ تَطوِير المعايير فِي مَجَال التَّعْليم إِلى أَواخِر القرْن العشْرين، وَذلِك نَتِيجَة القلق المتزايد حِيَال جَودَة التَّعْليم فِي الولايات المتَّحدة الأميركية كان الهدف مِن ذَلِك تَطوِير مَجمُوعة مِن المعايير الوطنيَّة لِلْمَوَادِّ المخْتلفة، وَذلِك لِتوْفِير مَجمُوعة وَاضِحة وَمتسِقة مِن التَّوقُّعات بِمَا يَجِب أن يَتَعلمَه الطلبة وأن يكونوا قَادرِين على تحْقيقه فِي مُسْتوياتهم الدِّراسيَّة المخْتلفة هَذِه المعايير تُسَاعِد على تَحدِيد المعْرفة والْمهارات اَلتِي يَجِب على الطُّلبة اِكْتسابهَا وتطْويرهَا، وتعْمل كَمرجِع لِلْمعلّمِين والْمدارس لِضمان تَوفِير تَعلِيم عَالِي اَلْجَودة وموحَّد. وقد تَطورَت المعايير على مرّ اَلسنِين لِتشْمل جَوانِب مُتَعددَة مِن التَّعْليم، بِمَا فِي ذَلِك المحْتوى الأكاديميّ، ومعايير الأدَاء، والتَّقْويم، وَغَيرهَا، بِهَدف تَعزِيز التَّعْليم وَتحسِين نَتائِج الطُّلَّبة (Aldahan & Alamare, 2008).

تؤدي المعايير التعليمية دورًا حاسمًا في ضمان جودة التعليم وإنشاء خط أساس للمعرفة والمهارات التي يجب على الطلبة اكتسابها في كل مستوى صف. توفر هذه المعايير إطارًا لتطوير المناهج، والتعليم والتقييم، والمساءلة في أنظمة التعليم. إنها وبمثابة إرشادات للمعلمين والإداريين وواضعي السياسات وأولياء الأمور لتحديد التوقعات وتقييم فعالية البرامج التعليمية. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول أهمية المعايير التعليمية (Al Dosre, 2014):

1. ضمان جودة التعليم: تساعد المعايير التعليمية في الحفاظ على مستوى ثابت من الجودة في التعليم من خلال تحديد المعرفة والمهارات والكفاءات التي يجب على الطلبة اكتسابها. لقد وضعوا أهدافًا ومعايير تعليمية واضحة، مما يضمن حصول الطلبة على تعليم جيد.
2. تطوير المناهج الدراسية: توفر المعايير التعليمية أساسًا لتطوير المناهج الدراسية. وتوجه المعلمين في اختيار المحتوى المناسب، وتصميم الاستراتيجيات التعليمية، وتطوير المواد في التعليمية لتلبية نتائج التعلم المرجوة.
3. التعليم والتقييم: تؤثر المعايير على ممارسات التدريس والأساليب التعليمية. يستخدمها المعلمون لتخطيط الدروس وتقديم التعليمات وتقييم تقدم الطلبة. تساعد التقييمات المستندة إلى

المعايير في قياس إتقان الطلاب للمعرفة والمهارات وتوفير التغذية الراجعة للتحسين.

4. المساءلة والتقييم: المعايير التعليمية تمكن من تقييم النظم التعليمية والمدارس والمعلمين. ومن خلال تحديد توقعات واضحة، فإنها توفر أساسًا لتدابير المساءلة، مثل الاختبارات الموحدة، والتي يمكن أن تساعد على تحديد مجالات القوة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

هناك أنواع متعددة المعايير التعليمية بحيث تتناسب مع المحتوى التعليمي ومن أبرز هذه الأنواع(Aldhoade, 2011):

1. معايير المحتوى: تحدد هذه المعايير المعارف والمهارات التي يجب أن يكتسبها الطلبة. كما تحدد المفاهيم الأساسية والحقائق والمبادئ التي يجب تدريسها في موضوعات مختلفة، مثل الرياضيات والعلوم وفنون اللغة والدراسات الاجتماعية.
2. معايير الأداء: تصف معايير الأداء مستوى الإنجاز أو الكفاءة المتوقع من الطلبة. أنها توفر معايير محددة لتقييم عمل الطلبة، مثل المقالات أو المشروعات أو العروض التقديمية. غالبًا ما تتضمن معايير الأداء مستويات أو معايير مختلفة لقياس التقدم والإتقان.
3. معايير العملية: تركز معايير العملية على المهارات والاستراتيجيات اللازمة للتعلم وحل المشكلات. وتؤكد على التفكير النقدي والإبداع والتواصل والتعاون والمهارات الأخرى القابلة للتحويل والضرورية للنجاح في مختلف الموضوعات وسياقات العالم الحقيقي.
4. معايير مستوى الدرجة: تحدد معايير مستوى الصف التوقعات لكل مستوى صف أو نطاق درجة. كما تحدد المعرفة والمهارات التي يجب على الطلبة اكتسابها في مراحل نمو محددة. توفر معايير مستوى الصف تسلسلًا تدرجا لأهداف التعلم لضمان استمرارية تعليمية سلسة.
5. المعايير الوطنية أو معايير الولاية: يتم تطوير المعايير الوطنية أو معايير الولاية على المستوى الحكومي وتوفر إطارًا مشتركًا للتعليم عبر دولة أو ولاية بأكملها. غالبًا ما تحدد هذه المعايير المعرفة والمهارات والكفاءات الأساسية لكل مستوى صف أو مجال موضوع.
6. المعايير الدولية: المعايير الدولية، مثل تلك التي طورتها منظمات مثل البكالوريا الدولية (IB) أو برنامج تقييم الطلبة الدوليين (PISA)، تهدف إلى إنشاء معيار عالمي للتعليم. تعزز هذه المعايير إمكانية المقارنة الدولية وتساعد على تحديد مجالات التحسين على نطاق عالمي.

تطوير المعايير التربوية ومواصفاتها:

تطوير المعايير والمواصفات التعليمية يتم وفقًا لمنهجية علمية تتضمن إجراء الدراسات

وإجراء التجارب وإجراء التعديلات. يهدف هذا النهج العلمي إلى ضمان أن المعايير مبنية على أسس قوية مستندة إلى البحث والممارسات القائمة على الأدلة في هذه العملية، يقوم الباحثون والخبراء التربويون بإجراء دراسات وبحوث موسعة لفهم احتياجات الطلبة وتحديات التعليم. يتم تحليل الأدلة والأبحاث المتاحة، بما في ذلك الدراسات الأكاديمية وتجارب الميدان والأدلة الإحصائية، لتحديد الممارسات الفعالة والنتائج المثبتة(Almose, 2011).

يتم تنفيذ التجارب والتجارب الميدانية لاختبار فعالية المعايير المحتملة. يتم تطبيق هذه المعايير في بيئات تعليمية حقيقية، ويتم جمع البيانات وتحليلها لتقييم تأثير هذه المعايير في تحسين النتائج التعليمية وتعزيز تحقيق الأهداف التعليمية المحددة بناءً على نتائج البحوث والتجارب، يتم إجراء التعديلات والتحسينات المناسبة على المعايير والمواصفات التعليمية يعكس هذا العمل الاستمراري والمنهجي تطور المعرفة وفهمنا لأفضل الممارسات التعليمية بالاعتماد على هذه العملية العلمية، يتم تأكيد أن المعايير التعليمية تستند إلى أسس قوية وتمثل أفضل الممارسات التعليمية المدعومة بالأدلة يتم تبني هذه المعايير من قبل المؤسسات التعليمية والهيئات التنظيمية والحكومات لتوفير تعليم عالي الجودة يلبي احتياجات الطلبة ويحقق الأهداف التعليمية المحددة(Wysession,2014).

ويكمن وصف المعايير التربوية بمجموعة من المواصفات، ومن أهمها (Aldhoade, 2011)

1. أهداف تعلم واضحة: يجب أن تحدد المعايير التعليمية بوضوح المعرفة والمهارات والكفاءات التي يتوقع من الطلبة تحقيقها في كل مستوى صف أو مرحلة تعليمية. وتوفر هذه الأهداف خارطة طريق واضحة للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور لفهم ما هو متوقع من حيث نتائج التعلم.
2. النطاق والتسلسل: يجب أن توفر المعايير تقدمًا منطقيًا للمحتوى والمهارات، مع ضمان وجود تسلسل واضح للموضوعات والمفاهيم التي تعتمد على بعضها بعضاً ويساعد هذا في ضمان أن يكون للطلبة أساس متين قبل الانتقال إلى مفاهيم أكثر تعقيدًا.
3. الملاءمة: يجب أن تكون المعايير التعليمية ذات صلة باحتياجات الطلبة والمجتمع والقوى العاملة. يجب أن تتوافق مع الأبحاث الحالية وأفضل الممارسات ومتطلبات عالم القرن الحادي والعشرين. وهذا يضمن أن الطلبة مستعدون للنجاح في مساعيهم المستقبلية.

4. الوضوح والخصوصية: يجب كتابة المعايير بلغة واضحة ومفهومة، مع تجنب المصطلحات أو الغموض. يجب أن تكون محددة بما يكفي لتقديم التوجيه للمعلمين، ولكن أيضًا مرنة بما يكفي للسماح بمناهج التدريس المختلفة والإبداع في الصف الدراسي.
5. قابلية القياس: يجب أن تكون المعايير قابلة للقياس، مما يسمح بتقييم تقدم الطالب وتحديد المجالات التي قد تكون بحاجة إلى دعم إضافي. يجب أن تتضمن نتائج تعليمية واضحة وقابلة للقياس يمكن تقييمها باستخدام طرق مختلفة، مثل الاختبارات أو المشروعات
6. التمايز: يجب أن تدرك المعايير التعليمية وتستوعب الاحتياجات والمقدرات المتنوعة للطلبة يجب أن توفر فرصًا للتمايز، مما يسمح للمعلمين بتصميم التعليمات لتلبية الاحتياجات الفردية للطلبة، بما في ذلك ذوي الإعاقة أو متعلمي اللغة الإنجليزية أو الطلبة الموهوبين.
7. التماسك والتكامل: يجب أن تعزز المعايير تكامل المعرفة والمهارات عبر مختلف الموضوعات والتخصصات. يجب أن يشجعوا التعلم متعدد التخصصات وتطبيق المعرفة في سياقات العالم الحقيقي يساعد هذا الطلبة على تطوير فهم شامل للعالم وإقامة روابط بين مجالات المعرفة المختلفة.
8. التحسين المستمر: يجب مراجعة المعايير التعليمية وتحديثها بشكل دوري لتعكس الاحتياجات التعليمية المتغيرة والمتطلبات المجتمعية والتقدم في المعرفة والتكنولوجيا. يساعد التقييم المنتظم والتغذية المرتدة من المعلمين والخبراء وأصحاب المصلحة في ضمان بقاء المعايير ذات صلة وفعالة.
9. المساواة والشمولية: يجب أن تعزز المعايير الإنصاف والشمولية، وتلبية احتياجات جميع الطلبة بغض النظر عن خلفيتهم أو ثقافتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. يجب أن تهدف إلى تقليل فجوات التحصيل وتوفير فرص متساوية لجميع الطلبة لتحقيق النجاح.
10. المرونة والمقدرة على التكيف: يجب أن تكون المعايير التعليمية قابلة للتكيف مع السياقات المختلفة وتسمح بالمرونة في التنفيذ. يجب أن توفر إطارًا يسمح للمعلمين بتكييف التعليمات لتلبية الاحتياجات الفريدة للطلبة والاستجابة للمناظر التعليمية المتغيرة.

وبما أن التربية والتنشئة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية اصبحت احد متطلبات الاصلاح وفقاً لمبادئ لجنة الاصلاح السياسي أصبحت أهدافا منشودة ومقاصد وتطلعات مستقبلية يجب أن تتضمنها السياسات التربوية وبالتالي انعكاسها على المنهاج بعناصره المختلفة

ولتتحقيق ذلك لابد من تحديد معايير متفق عليها وطنياً تضمن دمج مبادىء لجنة الإصلاح السياسي في محور التربية والتنشئة السياسية في المنهاج وتساعدعلى استخدامها مرجعا لبناء المناهج المدرسية ويؤدي التثقيف السياسي دورًا حاسمًا في تشكيل المعتقدات والقيم السياسية للمواطنين، ومواءمتها مع الثقافة السياسية لمجتمعهم. يهدف إلى تنمية الوعي والفهم السياسيين على مختلف المستويات، وتمكين المواطنين من اكتساب هذا الوعي بشكل مستقل والهدف من التنشئة السياسية للطلبة هو مساعدتهم على فهم الواقع المجتمعي وفلسفته وأهدافه.

من خلال توفير التربية السياسية، تهدف المجتمعات إلى تعزيز المواطنة الصالحة التي تنسجم مع قيم المجتمع. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يكون هناك تضارب أو تناقض بين معتقدات المواطن والقيم المجتمعية السائدة. والهدف هو تنشئة مواطنين على دراية ببيئتهم السياسية، ولديهم حس بالواجب المدني، والذين يشاركون بنشاط في العمليات السياسية لمجتمعهم Al-Duwailat (et al. 2023).

تُشير المرْحلة الأساسيَّة فِي التَّعْليم إِلى المسْتوى التَّعْليميّ اَلذِي يَشمَل عَادَة الطُّلبة فِي الصُّفوف 7 – 9 أو 8 – 10، اِعْتمادًا على البلد والْمنْطقة. إذ تعدهَذِه المرْحلة عَادَة، مَرْحَلة اِسْتمْرار لِلْمرْحلة الأساسيَّة الدُّنْيَا وإِعْدادًا لِلتَّعْليم العالي أو التَّدْريب اَلمهْنِي. فِي هذَا المسْتوى، يَتَوقَّع مِن الطُّلبة اِكتِساب مزِيد مِن المعْرفة والْمهارات المتقدِّمة فِي مَوضوعات مُختلفَة، مِثْل الرِّياضيَّات والْعلوم وَفنُون اَللغَة والدِّراسات الاجْتماعيَّة واللُّغات الأجْنبيَّة، مِن بَيْن أُمُور أُخرَى. وقد تَشمَل المرْحلة الأساسيَّة اَلعُليا أيْضًا الدَّوْرات الاخْتياريَّة أو الأنْشطة اللَّامنْهجيَّة اَلتِي تَسمَح لِلطُّلبة بِاسْتكْشاف اِهْتماماتهم ومواهبهم (Odibat, 2020).

ونظراً لكون كتاب التربية الوطنية والمدنية هو عبارة عن صورة صادقة تعكس حالة المجتمع، وثقافته، وحاجاته، وتطلعاته المستقبلية، فقد عدتها توجهات العالم المعاصر وسيلة لتنمية القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة (Vladimirova,2016). فالعلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تلازمية، إذ كلما ارتفعت نوعيه التعليم كلما تحسن رأس المال البشري، فكثير من الدول والمجتمعات البشرية تفوقت لاهتمامها بتنمية مقدرات الأفراد، وحرصها على أن يكون التعليم في طليعة أولوياتها (Marzouk, 2017).

أجرت عليان (Alian,2019) دراسة هدفت إلى تطوير معايير للمناهج الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ولتحقيق ذلك استخدم المنهج النوعي، إذ مرت عملية تطوير

المعايير والمؤشرات الدالة عليها بخطوات عدة جرى خلالها تحليل الوثائق الدولية، وإجراء مقابلات معمقة، والتحقق من صدق المعايير والمؤشرات. وخرجت الدراسة بقائمة تضمنت (63) معياراً و(306) مؤشرات غطت اهداف التنمية المستدامة 2030 كافة. وكذلك تم تحليل محتوى وثائق الخطوط العريضة للمناهج في ضوء المعايير والمؤشرات التي طورت، وبينت نتائج التحليل بأن المعايير وأهداف التنمية المستدامة جاءت بشكل متفاوت في الوثائق.

أما دراسة الشريدة (Sherid ,2018) التي هدفت إلى تطوير معايير وطنيّة للثقافة الماليّة ودرجة توافرها في كتاب المرحلة الأساسية الدنيا في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير معايير للثقافة الماليّة بما يتناسب مع البيئة الأردنية. تم استخدام التحليل الوصفي، واعتمدت بطاقة التحليل كأداة للدراسة، وتكّونت عّينة الدراسة من منهاج (الرياضيّات، اللغة العربية، العلوم، التربية الإسلامية، التربية المهنيّة) لصفوف المرحلة الأساسية.. من الأول ولغاية السادس الأساسي، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ معيار الإنفاق والادخار ترتيبه الأول بنسبة 56%، ويليه في الترتيب الثاني المعيار الرّئيس إدارة المخاطر والتأمين بنسبة 19%، والمعيار الرّئيس العمل والدخل الترتيب الثالث بنسبة 15%، والمعيار الرّئيس صنع القرار المالي الترتيب الرابع بنسبة 5%، والمعيار الرّئيس الإقراض والاقتراض الترتيب الخامس بنسبة 4%، والمعيار الرّئيس الاستثمار الترتيب السادس بنسبة 1%، وأظهرت نتائج الدراسة القصور الشديد في كتاب المرحلة الأساسية الدنيا في تناولها لموضوعات الثقافة الماليّة.

أجرت الشريدة(Sherid ,2016) دراسة هدفت إلى بناء معايير وطنيّة لمنهاج الثقافة الماليّة، ودرجة توافرها في كتاب الثقافة المالية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة، اقترحت الباحثة معايير للثقافة الماليّة كانت في صورتها النهائية هي (الإنفاق والادخار، الإقراض والاقتراض، الدخل والعمل، الاستثمار، إدارة المخاطر والتأمين، صنع القرار المالي)، وانبثق عن كلّ معيار رئيس معايير فرعيّة، بلغت (23) معيارا ومؤشرات أداء بلغت (191) مؤشرا تم تحليلها من جموعة من المتخصصين واستخدمت الباحثان التحليل الوصفي، الفقرة وحدة للتحليل، وتكّونت عينة الدراسة من ستة كتب الثقافة الماليّة بواقع جزأين لكل كتاب، وقد توصلت النتائج إلى أنّ درجة توافر المعايير والمؤشرات المقترحة للمعيار الرئيس الأول؛ الإنفاق والادخار، وتكرر(156) مرّة، يليه المعيار الرّئيس السادس؛ صنع القرار المالي تكرّر (87) مرّة، ويليه المعيار الرّئيس الثاني؛ الإقراض والاقتراض تكرّر (60) مرّة، يليه المعيار الرّئيس الثالث؛ الدخل

والعمل تكرّر(56) مرّة، ويليه المعيار الرّئيس الرابع؛ الاستثمار،إذ تكرّر (20) مرّة، يليه المعيار الرّئيس الخامس؛ إدارة المخاطر والتأمين تكرّر (16).

في حين أجرى وايسشن(Wysession,2014) دراسة هدفت إلى تحديد المعايير الوطنية الأمريكية للعلوم للجيل القادم، وتمثلت في علوم الأرض والفضاء، وأجرى الباحث تقييماً لمحتوى مناهج العلوم للمرحلة الثانوية بناء على المعايير المشتقة، وأكدت الدراسة أن الطلبة الأمريكيين سيتلقون تعليماً رسمياً صارماً قائماً على الممارسات تجاه قضايا حرجة، مثل الأرض وتغيير المناخ، والاستدامة، والآثار البشرية على النظم البيئية، وكيفية انعكاس هذه المعايير على المناهج التعليمية وعلى أنظمة التقويم المتبعة في أمريكيا.

أجرى القاسم والعبودي (Al-Aboudi & Al-Qasim 2012) دراسة هدفت إلى بناء معايير لتطوير منهاج الرياضيات للمرحلة الابتدائية في العراق. استخدم الباحثان منهج البحث الوصفي لوصف ماجاء من معايير عربية وعالمية، واشتقاق قائمة معايير مشتركة خاصة بالرياضيات لمحتوى والعمليات، وكان من أهم نتائج الدراسة أن معايير المحتوى شملت خمسة مجالات، وهي: العدد والعمليات، الجبر، الهندسة، القياس، تحليل البيانات والاحتمالية .أما معايير العمليات فقد ضمت أربعة مجالات رئيسة، وهي: حل مسائل، والتبرير والبرهان، والتواصل الرياضي، والترابط الرياضي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع معايير لمخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية، ومن خلال ما سبق عرضه من دراسات تتشابه الدراسات السابقة بمنهجية البحث من خلال اتباع المنهج التحليلي واختلاف موضوع التحليل فمثلا دراسة عليان (Alian,2019) وتختلف الدراسة الحالية عن باقي الدراسات بتناولها معايير مقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة التعليمية الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن ويلاحظ من ما سبق عرض الدراسات السابقة المختلفة للموضوع على المستوى المحلي والعربي والأجنبي أن ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة مايأتي يؤمل أن تضيف هذه الدراسة أسهاما فاعلا على المستوى العلمي في المجال التربوي ومجال المناهج وطرائق التدريس بالإضافة إلى أن هذه الدراسة هي الدراسة الأولى في حدود علم الباحثين التي ستتناول معايير مقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة التعليمية الأساسية في

ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن.

مشكلة الدراسة وسؤالها

أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة بأن عملية التنمية المستدامة شيء أساسي ومهم في خطط التنمية الوطنية 2030 وهناك مجموعة من الأطر لتحقيق التنمية السياسية المستدامة وأحد أهم المداخل الرئيسة لوضع هذه الأطر يستند إلى التعليم، وتحديداً المناهج التعليمية بأطرها العامة والخاصة، وبعناصرها المتمثلة بالأهداف والمحتوى، والأنشطة، والتقويم. (UNESCO ,2016).

وأشارت عديد من الدراسات؛ مثل دراسة عليان (Alian,2019) والتي كشفت عن تطوير معايير وطنية للمناهج في ضوء أهداف التنمية المستدامة. ودراسة الشريدة والسعايدة (Alsreda & Alsaid,2018) ودراسة الشريدة(Sherid ,2016) تتطلب الاهتمام ببناء معايير تعليمية للمناهج والمراحل المختلفة عدة المعايير الوطنية كمعايير موحدة ومتفق عليها. يجب على مطوري المناهج أن يتعمقوا جيدًا في فهم ما يرغبون في تعليمه للطلاب وتحديد الدور الذي ستؤديه المناهج المدرسية في تحقيق أهداف لجنة الإصلاح السياسي. يأتي ذلك في إطار إطلاق المنهاج المطور الجديد للمراحل الدراسيةكافة، مما يزيد من أهمية وجود المعايير التعليمية وضرورتها.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى بناء معايير مقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة التعليمية الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن يتطلب ذلك دراسة شاملة وتحليل دقيق للمبادئ والأهداف التي ترغب اللجنة في تحقيقها من خلال التعليم، وترجمة هذه المبادئ إلى معايير قابلة للتنفيذ في المناهج والممارسات التعليمية.

وتحددت مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الآتي:

- ما المعايير المقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن؟
- **تهدف الدراسة الحالية الى:**
- اقتراح معايير لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في جانبين مهمين هما: الجانب النظري المتمثل في تركيزها على تطويرالمعايير المقترحة لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة التعليمية الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن، إذ تعد هذه الدراسة هي الأولى في الأردن، وخصوصاً في ظل تطوير المناهج، فمن المتوقع أنها ستغني المكتبة العربية على نحو عام والمكتبة الأردنية على نحو خاص، كما يمكن استخدامها، لتحقيق أهداف تربوية أخرى تقع خارج نطاق الدراسة الحالية. كما تستمد أهميتها التطبيقية من خلال توظيف نتائجها في مساعدة أصحاب القرار على مؤسسات التربية والتعليم المدرسية والجامعية من إعداد وتصميم المناهج الدراسية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- **الحد الزماني:** العام الدراسي 2022_2023
- **الحد الموضوعي:** اقتراح معايير لتطوير منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن
- **الحد المكاني:** المملكة الاردنية الهاشمية.
- **محددات الدراسة:** تتحدد نتائج هذه الدراسة بالأدوات المستخدمة وخصائصها السيكومترية.

مصطلحات الدراسة

تتضمن هذه الدراسّة عدداً من المصطلحات يُمكن تعريّفها على النحو الآتي:

- **المعايير:** مجموعة من الشروط والأحكام التي تعد أساسا للحكم الكمي والكيفي من خلال مقارنة هذه الشروط بما هو قائم وصولا إلى جوانب القوة والضعف (Halas:12 ,2007).
- **لجنة الإصلاح السياسي:** هي لجنة تم تشكيلها بمرسوم ملكي، في العاشر من حزيران عام ألفين وواحد وعشرين ميلادية، لتحديث المنظومة السياسية والتي كانت مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر في التعديلات الدستورية المتصلة حكمًا بالقانونين وآليات العمل النيابي وتتألف من (92) عضوًا يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية ومختلف القطاعات، لتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة (RCMPS,2022).

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي لبناء معايير مقترحة لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في المملكة الأردنية الهاشمية كونه ملائما لطبيعة الدراسة وأغراضها.

مراحل بناء المعايير والمؤشرات:

خطوات بناء المعايير والمؤشرات الوطنية المقترحة

- **المرحلة الأولى:** استقصاء معايير لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في ضوء مبادئ لجنة الإصلاح السياسي ومخرجاتها في محور التربية والتنشئة السياسية، وفي هذه المرحلة تم الإطلاع على الأدب النظري والإطار الفكري لأسس بناء المعايير كونها يجب أن تستند إلى مرجعية نظرية، كما تم في هذه المرحلة الإطلاع على وثائق الإطار العام للمناهج الأردنية والأطر المدرجة في هذه الوثائق لمبحث التربية الوطنية والمدنية، والدراسات التي تحدثت عن دور التعليم في تنمية التربية والتنشئة السياسية، وتعود أغلب هذه المراجع إلى اصدارت دولية عن الامم المتحدة ومؤسساتها وتم تضمين المراجع والوثائق التي تم الإطلاع عليها في هذه المرحلة، والإجراء التي تم هو اشتقاق معايير ومؤشرات منها، والجدول (1)يبين ذلك

الجدول (1) المراجع والوثائق التي تم مراجعتها للوصول للقائمة الأولية للمعايير المقترحة

الرقم	اسم المرجع/ الوثيقة	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة المرجع	سنة الإصدار	التوثيق
1	الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية	المركز الوطني للمناهج	2016	المركز الوطني لتطوير المناهج الاردنية (2017)
2	التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	2017	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2017)
3	United Nations Development Programme. Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة: وثيقة سياسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2006	United Nations Development Programme. (2006). Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document.
3	يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن نهج البنك الدولي في الإدارة والإصلاح السياسي، ويسلط الضوء على أهمية بناء مؤسسات قادرة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة كمكون رئيس للتنمية المستدامة.	بنك الإتحاد الدولي	2019	The World Bank. (2019). Governance Global Practice Overview: Supporting Countries to Build Capable, Accountable, and Responsive Institutions.

الرقم	اسم المرجع/ الوثيقة	المؤسسة التي أصدرت الوثيقة المرجع	سنة الإصدار	التوثيق
4	يقدم هذا التقرير بيانات وتحليلات حول الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويسلط الضوء على الحاجة إلى الإصلاح السياسي وتدابير مكافحة الفساد لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.	منظمة الشفافية الدولية.	2020	Transparency International. (2020). Global Corruption Barometer: Middle East and North Africa 2019.
5	يقدم هذا التقرير تحليلاً مقارناً لأنظمة التمويل السياسي في البلدان حول العالم، ويسلط الضوء على الحاجة إلى لوائح فعالة وشفافة لمنع الفساد وتعزيز العمليات السياسية العادلة والديمقراطية.	IDEA الدولية	2016	International IDEA. (2016). Political Finance Regulations around the World.
6	دراسة عليان(2019)			
	دراسة الشريدة والسعايدة (2018)	رسالة دكتوراة غير منشوة	20018	

- **المرحلة الثانية:** التحقق من صدق المعايير والمؤشرات بإستخدام الصدق الظاهري بالرجوع إلى مصدرين وهما:

1. عرض قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة على أعضاء الفريق الوطني للمناهج وخبراء تربويين إذ قدم الخبراء التربويون رأيهم في قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة، وتحديدا في درجة انتماء المعيار لمبادئ مخرجات الإصلاح السياسي، ودرجة انتماء المؤشر للمعيار بإستخدام تدرج ثلاثي (قوي، جيد، ضعيف)، وفيما إذا كانت المعايير تقيس ما وضعت لأجله وسلامة الصياغة، ثم جرى تعديل على قائمة المعايير والمؤشرات بناء على رأي المحكمين، وكانت التعديلات طفيفة وحذفت بعض المؤشرات المتكررة.
2. عرض قائمة المعايير والمؤشرات المقترحة على مؤلفي مناهج التربية الوطنية والمدنية الأردني ومتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المناهج العامة ومناهج الدراسات الإجتماعية.

- **المرحلة الثالثة:** تم الأخذ بملاحظات الخبراء وأعضاء الفريق الوطني.
- **المرحلة الرابعة:** بناء القائمة النهائية والتي تمثل معايير ومؤشرات لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في ضوء مبادئ لجنة الإصلاح السياسي ومخرجاتها في مجال التربية والتنشئة السياسية.

الجدول (2) القائمة النهائية والتي تمثل معايير لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في ضوء مبادئ لجنة الإصلاح السياسي ومخرجاتها في مجال التربية والتنشئة السياسية

المبدأ	المعايير
المبدأ الأول: منهاجية مقترحة مشروع قانون الإنتخاب	1. مفهوم قانون الانتخاب 2. تعزيز الهوية الوطنية الأردنية والحفاظ على التماسك المجتمعي. 3. تكوين الكتل البرلمانية البرامجية. 4. تعزيز منظومة النزاهة والعدالة والشفافية. 5. تعزيز مشاركة الشباب وتوسيعها انتخابًا وترشُّحًا. 6. تعزيز مشاركة المرأة وتوسيعها انتخابًا وترشُّحًا
المبدأ الثاني: مقترحات مشروع قانون الأحزاب السياسية	1. تمكين الأحزاب من الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية حزبية. 2. تمثيل الأحزاب للمجتمع الأردني عبر تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل أحزاب سياسية برامجية، والمشاركة فيها بحرّية وفاعلية. 3. تأصيل الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة.
المبدأ الثالث: التوصيات المقترحة للتشريعات المرتبطة بتطوير الإدارة المحلية	1. توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية 2. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المحلية المنشودة 3. ترسيخ الشفافية في عمل الادارات المحلية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار على المستوى المحلي
المبدأ الرابع: التوصيات المقترحة لتمكين الشباب	1. تسعى لتعزيز وجود الشباب في مواقع صنع القرار. 2. تعمل على استثمار الطاقات الشبابية
المبدأ الخامس: مقترحات التوصيات المقترحة التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة	1. تسعى لتعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار 2. توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسة والحزبية. 3. تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات والمجالات كافة. بيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المرأة فيها. 4. تكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع أشكال التمييز، والحفاظ على حقوقها المنصوص عليها بالدستور والقوانين

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة ونصه:

ما المعايير المقترحة لبناء منهاج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في ضوء مبادىء لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال تم مراجعة الأدب السابق ذي العلاقة والدراسات ذات الصلة بالموضوع وتم التوصل إلى قائمة المعايير والمؤشرات المبينة إذ بلغ عدد المعايير التي تم بناؤها في ضوء مبادئ لجنة الاصلاح السياسيوخرجاتهاعلى ثمانية عشر معيارا وثمانية وخمسون مؤشرا، وبشكل مفصل تضمن كل معيار من المعايير على المؤشرات الدالة عليه على النحو الاتي:

المبداء الاول:" منهاجيه مقترحة مشروع قانون الانتخاب

تضمن هذا المبدأ لستة المعايير وهي تعزيز الهوية الوطنية الأردنية والحفاظ على التماسك

الاجتماعي، وتكوين الكتل البرلمانية وتعزيز منظومة النزاهة والعدالة والشفافية وتعزيز مشاركة الشباب وتوسعها انتخابا وترشحا كما تضمن هذا المعيار على تعزيز مشاركة المرأة وتوسعها انتخابا وترشحا ومفهوم قانون الانتخاب وتضمنت هذه المعايير واحدا وعشرين مؤشرا كالآتي :تضمن مفاهيم قانون الانتخاب والتعرض لاسباب قانون الانتخاب والاشارة الى خصائص قانون الانتخاب وتعزيز الهوية الوطنية والاشارة الى مبادئ الحفاظ على التماسك الاجتماعي ووصف كيفية تضمين الكتل البرلمانية البرامجية نتيجة المقترح المعتمد فضلا عن الاثار المترتبة على تكوين الكتل البرلمانية في العمل الانتخابي والتعرف الى اساليب التمهيد للكتل البرلمانية المتماسكة، والاشارة الى اساليب الكتل البرلمانية قادرة على اداء رقابي وتشريعي وترسيخ تطوير العدالة الاجتماعية وتضمين دور المرأة وتوسعها انتخابا وترشحا كما هي موضحه في الجدول (3)

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
أولاً: قانون الانتخاب	1. مفهوم قانون الانتخاب	1	تضمين مفاهيم تتعلق " بقانون الانتخاب" " لجنة الإصلاح السياسي"
		2	التعرض لأسباب قانون الانتخاب
		3	الإشارة إلى خصائص قانون الانتخاب
	2. تعزيز الهوية الوطنية الأردنية والحفاظ على التماسك المجتمعي.	4	تعزيز الهوية الوطنية الأردنية.
		5	دوافع تعزيز الهوية الوطنية الأردنية.
		6	الإشارة إلى مبادئ الحفاظ على التماسك المجتمعي.
		7	الإشارة إلى دوافع التماسك الاجتماعي.
	3. تكوين الكتل البرلمانية البرامجية	8	وصف كيفية تضمين الكتل البرلمانية البرامجية نتيجة المقترح المعتمد.
		9	الإشارة إلى الآثار المترتبة على تكوين الكتل البرلمانية في العمل الانتخابي.
		10	التعرف الى أساليب التمهيد لكتل برلمانية متماسكة.
		11	التعرض للدور الرقابي التشريعي للكتل البرلمانية.
		12	الإشارة إلى أساليب التمهيد لكُتَل برلمانية متماسكة قادرة على أداء رقابيّ وتشريعيّ منسجم
	4. تعزيز منظومة النزاهة والعدالة والشفافية.	13	تضمين مفهوم النزاهة الانتخابية
		14	الإشارة إلى كيفية تعزيز منظومة النزاهة الانتخابية في ضوء مخرجات لجنة الإصلاح السياسي.
		15	تأكيد لمفهوم العدالة الانتخابي.
		16	التعرض لكيفية ترسيخ تطوير العدالة الانتخابي
	5. تعزيز مشاركة الشباب وتوسيعها انتخابًا وترشُّحًا.	17	الإشارة إلى كيفية تعزيز مشاركات الشباب وتوسيعها انتخابياً وترشحاً.
		18	التركيز على دور الشباب في عملية التنمية السياسية.

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
	6. تعزيز مشاركة المرأة وتوسيعها انتخابًا وترشُّحًا	19	التركيز على دور المرأة في المجتمع
		20	الإشارة إلى تعزيز دور المرأة وتوسيعها انتخاباً وترشحاً.
		21	تضمين دور تمكين المرأة في العمل السياسي وبالأخص في العمل الانتخابي

المبداء الثاني: " مقترحات مشروع قانون الاحزاب السياسية

تضمن هذا المبدأ ثلاثة معايير وهي: تمكين الاحزاب من الوصول الى تشكيل حكومات برلمانية حزبية وتمثيل الاحزاب للمجتمع الاردني عبر تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل احزاب سياسية برامجية والمشاركة فيها بحرية وتفاعلية وتأصيل الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة في الحياة الحزبية والعامة وتشمل على تسعة مؤشرات تتضمن مفهوم الاحزاب " حكومات برلمانية والإشارة الى كيفية تمكين الاحزاب من الوصول الى تشكيل الحكومات برلمانية حزبية وتوضيح دور الاحزاب في المجتمع الاردني والإشارة الى تحفيز المواطنين على تشكيل الاحزاب وتضمين اهمية مشاركة المرأة والشباب وذوي الاعاقة في العمل الحزبي.

كما هو موضح في الجدول (4)

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
ثانياً: قانون الأحزاب السياسية	1. تمكين الأحزاب من الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية حزبية.	1	تضمين مفهوم "الأحزاب " حكومات برلمانية"
		2	الإشارة إلى كيفية تمكين الأحزاب من الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية حزبية، أو المشاركة فيها
		3	الإشارة إلى كيفية تأهيل القيادات السياسية الكفؤة القادرة على التعامل مع التحديات السياسية.
	2. تمثيل الأحزاب للمجتمع الأردني عبر تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل أحزاب سياسية برامجية، والمشاركة فيها بحرّية وفاعلية	4	توضيح دور الأحزاب في المجتمع الأردني.
		5	الإشارة إلى دوافع تحفيز المواطنين على تشكيل الأحزاب السياسية
		6	الإشارة إلى توسع تمثيل الأحزاب للمجتمع الأردني من خلال تحفيز المواطنين على تشكيل الأحزاب السياسية.
	3. تأصيل الدور السياسي للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة.	7	تضمين أهمية مشاركة المرأة في العمل الحزبي.
		8	تضمين أهمية مشاركة الشباب في العمل الحزبي.
		9	تضمين أهمية مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية

المبدأ الثالث "التوصيات المقترحة للتشريعات المرتبطة بتطوير الإدارة المحلية

"تضمن هذا المبدأ الى ثلاثة معايير وهي كالأتي :توسيع دائرة المشاركة الشعبية في ادارة الشؤون المحلية وتعزيز الشراكة بين القطاعيين العام والخاص لتحقيق التنمية المحلية المنشودة

وترسيخ الشفافية في عمل الادارات المحلية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة في صنع القرار على المستوى المحلي وضمنت هذه المعايير ستة مؤشرات كالآتي : الاشارة الى أهمية توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية والى قانون البلديات المركزية واللامركزية وتضمين مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص التنمية المحلية، والإشارة الى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهمية وترسيخ مبادئ الشفافية في عمل الادارات المحلية. كما هو موضح في الجدول (5)

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
ثالثاً: مقترحات بتطوير الإدارة المحلية	1. توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية	1	الإشارة إلى أهمية توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية.
		2	الإشارة إلى قانون البلديات والمركزية واللامركزية
	2. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المحلية المنشودة	3	تضمين مفاهيم" القطاع العام" القطاع الخاص"التنمية المحلية".
		4	الإشارة إلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية المحلية المنشودة
	3. ترسيخ الشفافية في عمل الادارات المحلية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة في صنع القرار على المستوى المحلي	5	الإشارة إلى كيفية ترسيخ مبادئ الشفافية في عمل الإدارات المحلية.
		6	الإشارة إلى أهمية تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار على المستوى المحلي

المبدأ الرابع:" توصيات مقترحة لتمكين الشباب"

وأشتمل هذا المبدأ على معيارين وهما : تعزيز وجود الشباب في مواقع صنع القرار والعمل على استثمار الطاقات الشبابية، واشتملت على المؤشرات الأتية وعددها عشرة : الاشارة الى توسيع مشاركة الشباب في العمل ,وتمكين الشباب ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا, والإشارة الى تفعيل دور الشباب في المجتمعات المحلية والمجتمع، وضمان مقدرة الشباب على التعبير عن اولوياتهم وإدماج الشباب ضمن الأولويات المحلية الوطنية "وتحقيق تكافؤ الفرص" وشمول المناهج لكيفية تحقيق الفرص للشباب في المنظومتين التعليمية والتربوية واشتمالها على كيفية النهوض بواقع الشباب وتكريس سيادة القانون، كما أشارت الى البيئة الاقتصادية وتكوين بيئة اقتصادية مراعية وداعمة للشباب. كما هو موضح في الجدول (6).

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
رابعاً: مقترحات توصيات تمكين الشباب	1. توسيع لتعزيز وجود الشباب في مواقع صنع القرار	1	الإشارة إلى توسيع مشاركة الشباب في العمل السياسي
		2	الإشارة لتمكين الشباب ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.
		3	الإشارة إلى تفعيل دور الشباب في المجتمعات المحلية والمجتمع.

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
		4	الإشارة إلى ضمان مقدرة الشباب على التعبير عن أولوياتهم
		5	الإشارة إلى كيفية إدماج الشباب ضمن الأولويات المحلية الوطنية
	2. تعمل على استثمار الطاقات الشبابية	6	التعرض لكيفية إيصال الشباب وبعدالة عبر وسائل الإعلام المختلفة
		7	تكافؤ الفرص: شمول المنهاج لكيفية تحقيق الفرص للشباب في المنظومتين التعليمية والتربوية
		8	البيئة الاقتصادية: تطلع المنهاج إلى تكوين بيئة اقتصادية مراعية داعمة للشباب الأردني
		9	الإشارة إلى تضمين تكريس سيادة القانون لتفعيل دور الشباب
		10	اشتمال المنهاج على كيفية النهوض بواقع الشباب ومشاركتهم الفاعلة في المجالات المختلفة

المبدأ الخامس:"مقترحات التوصيات المقترحة بتمكين المرأة"

وأشتمل هذا المبدأ على أربعة معايير وهي كالأتي: تسعى لتعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية، وتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات والمجالات كافة بيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المرأة فيها. وتكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع اشكال التمييز، والحفاظ على حقوقها المنصوص عليها بالدستور والقوانين.كما اشتمل على اثني عشر مؤشرا كالآتي : تضمين دور المرأة في صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية والحزبية، و اشار الى تفعيل دور المرأة في المجتمعات المحلية وضمان مقدرة المرأة كمواطنة فاعلة ومؤثرة في قضايا الوطن وإدماج اولويات المرأة ضمن الاولويات المحلية والوطنية كما أشار الى كيفية ايصال صوت المرأة عبر وسائل الاعلام لتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات والمجالات كافة من اجل تحقيق بيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المرأة فيها. وتمكين المرأة من ذوي الاعاقة في العمل السياسي والإشارة الى كيفية تكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع اشكال التميز وأهمية عدالة تمثيل المجالس المنتخبة والمعينة. كما هو موضح في الجدول (8)

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
خامساً: مقترحات توصيات تمكين المرأة	1. تسعى لتعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار	1	تضمين دور المرأة في صنع القرار.
		2	التعرض لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية.
		3	الإشارة إلى تفعيل دور المرأة في المجتمعات المحلية والمجتمع عموماً
	2. توسيع مشاركة المرأة في الحياة	4	إيضاح كيفية تعزيز وضمان قدرة المرأة كمواطنة

المبدأ	المعايير	الرقم	المؤشرات
	السياسية والحزبية.		فاعلة مؤثرة في القضايا الوطنية والمحلية
		5	الإشارة إلى كيفية إدماج أولويات المرأة ضمن الأولويات المحلية والوطنية.
		6	التعرض لكيفية إيصال صوت المرأة بعدالة عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة
	3. تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات والمجالات كافة. بيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المرأة فيها.	7	الإشارة إلى كيفية تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات والمجالات كافة من أجل تحقيق بيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المرأة فيها
		8	الإشارة إلى أهمية مشاركة المرأة في كافة المجالات والقطاعات.
		9	الإشارة إلى أهمية تمكين المرأة والشباب ذوي الإعاقة في العمل السياسي
	4. تكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع أشكال التمييز، والحفاظ على حقوقها المنصوص عليها بالدستور والقوانين	10	لإشارة إلى كيفية تكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع أشكال التمييز
		11	تضمين أشكال التمييز التي تقع على المرأة
		12	الإشارة إلى أهمية عدالة التمثيل في المجالس المنتخبة والمعينة

مناقشة نتائج وتفسيرها:

مناقشة النتائج المتعلقه بسؤال الدراسة: ما المعايير المقترحة لمنهاج التربية الوطنية والمدنية في مخرجات لجنة الإصلاح السياسي مجال التربية والتنشئة السياسية في الاردن؟

تمت عملية بناء المعايير وفق منهجية نوعية علمية تضمن تحليلاً للوثائق وحواراً ومناقشة مع فئات عدة من الخبراء وبالتالي استندت إلى عمل جماعي وتعاوني وهذا ما أكده عليان (Alean,2019) أن تطوير المعايير يجب أن يقوم على أفضل الدروس المستفادة من التجربة العملية ومن أفكار الخبراء والمختصين وأن هناك حاجة إلى التحقق من درجة صدق المعايير المطورة وضرورة جمع الادلة للتحقق من مدى استجابتها للأغراض التي طورت من أجلها.

ومن أنه يجب أن يكون لبناء المعايير هدف واضح ويشترك فيه مجموعة خبراء لتحكيمها، وأن يتم التحقق من صدق إجراءات بنائها وهذا ما انسجمت معه الدراسة الحالية خاصة مرحلة إعداد المعايير والتي تمثلت في التحقق من صدقها من فئات عدة شملت مختصين وتربويين وخبراء في لجنة الإصلاح والمناهج.

التوصيات

1. تحديد الأولويات لمخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية وتطوير نظريات التغيير التي توجه تصميم البرنامج وتنفيذه.

2. اعتماد المعايير المقترحة ومؤشراتها لتكون إحدى الوثائق المرجعية لتطوير وإثراء وثائق المباحث بما يضمن دمج مخرجات لجنة الإصلاح السياسي في مجال التربية والتنشئة السياسية بأبعاده المختلفة في المناهج الأردنية.
3. عقد جلسات حوار وحلقات نقاش مع فرق تطوير المناهج ومعدي الوثائق والمؤلفين لاطلاعهم على المعايير والمؤشرات المقترحة.

References:

Abu Jalala, Hamdan (2008). Standards and curriculum construction. **Education Journal-Qatar**, 37 (156), 102-169.

Al-Dahan, Basri and Al-Amri, Saif (2008) Educational Standards: A descriptive study. **Journal of Educational Sciences** - Egypt, 16 (4), 102-169

Al-Duwailat, A; Al-Maaita, A; Al-Awamra, A; Al-Seyouf, A; Bani Issa, H& Al-Batayneh, O, (2023), **Foundations of Education between theory and practice**, Al-Falah Bookshop, Amman

Al-Halhouli, M. (2009) **Political culture and its impact on democratic transformations in Palestinian society**. (Unpublished master's Thesis), Al-Azhar University: Gaza,Palestine.

Al-Rikabi, Nada (2016). Evaluating the reality of total quality management in the faculties of education for history departments in the universities of the Middle Euphrates from the point of view of faculty members according to Deming standards. **Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences** / University of Babylon, (29), 643-658.

Al-Sharida, and Al-Sa'ida (2018). **Developing a national financial literacy program and measuring its availability in the primary stage standards in Jordan.**

Al-Sharida, Intisar (2016). Building national standards for the financial literacy curriculum and the degree of its availability in the financial literacy books for the higher stage in Jordan. **The comprehensive, Multi-knowledge Electronic Journal for scientific and Educational Publishing**, Issue (14).

Dhodi. (2011). **Educational standards: characteristics and specifications**. Cairo : Scientific Books House

Elian, Rabiha (2019). **Developing curriculum standards development** 2030, United Nations, Amman , Jordan.

Galston, W. A., & McLean, A. (2009). Political knowledge, political engagement, and civic education. **Annual Review of Political Science**,

12, 217-234.

Hellas, Abdel Hay (2007). **Textbook quality standards and specifications for primary school students**. **Paper presented in the third educational quality in Palestinian public education as an entry point for excellence, Palestine: Salmiya University**.

Loveless, T. (2001). The tracking and ability grouping debate. **Phi Delta Kappan**, 82(8), 603-607.

Marzouk, Farouk (2017). Educational research and its relationship to sustainable development: A case study on Cairo University. **Educational Sciences,** 25(3), 48-179..

Ministry of Education (2016). **Reference framework for the development of national curricula**, National Curriculum Center, Amman, Jordan.

Mousawi, N. (2011). **Introduction to Educational Psychology**. Beirut, Lebanon: Arab Book House.

Odeh, Ahmed (2010). **Measurement and evaluation in the teaching process.** Irbid: Dar Al-Amal for Publication and Distribution

Qasim, Mahmoud and Abdel-Aboudi, Hamza (2012). **Curriculum standards for primary Kufa studies in Iraq.**

Rodrik, D., & Wacziarg, R. (2005). Do democratic transitions produce bad economic outcomes? **American Economic Review**, 95(2), 50-55.

Shehata, A., and Al-Najjar, I. (2003). **Dictionary of educational and psychological terms**. Cairo, Egypt: Dar Al-Shorouk, page 285.

Shehata, Hassan and Hamed, Ali. (2002) Curricula between theory and practice. **Journal of Childhood and Development** - A (I)

The Royal Commission for the Modernization of the Political System (2022).

United Nations Educational and Scientific Organization (2016). Global education monitoring report. education for people and planet, Paris, France. Received at 14/1/2023 From: https://tahdeeth.jo/Home/CommitteeRecommendationsFull

Vladimirova, K.andBlanc.D(2016).**Exploring Links Between Education and Sustainable Development Goals Through the Lens of UN Flagship Reports Sustainable Developmen**t. (24), 254-271.

Wysession, M. (2014).**Next Generation Science Standards: A Potential revolution for geosciences education**. Earth science education : Next Generation Science Standards (Education) : Science education - Standards. United State.

Zaidan, M (2010). **The contribution of youth centers to strengthening the values of citizenship among young people.Amman.**